

مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية
المعنية بالشؤون النقدية
والتنمية الدولية

البيان

١٦ إبريل ٢٠١٥

١- نحن وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية عقدنا اجتماعنا الثالث والتسعين في واشنطن العاصمة بتاريخ ١٦ إبريل ٢٠١٥ برئاسة السيد آلان بيفاني المدير العام لوزارة المالية اللبنانية؛ وتولى منصب النائب الأول للرئيس السيد أندريه إسكوبار، نائب وزير المالية والائتمان العام في كولومبيا؛ بينما تولى منصب النائب الثاني السيد سفيان أحمد، وزير مالية إثيوبيا.

الاقتصاد العالمي وانعكاساته على البلدان النامية

٢- لا يزال التعافي العالمي غير متوازن، مع ظهور فروق بين مختلف البلدان والمناطق. فلا تزال الأسواق الصاعدة والبلدان النامية هي المحركات الرئيسية للنمو العالمي، رغم اتجاه معدلات النمو نحو الانخفاض قليلا في بعض البلدان. ولا يزال الضعف مستمرا في منطقة اليورو واليابان، بينما ظهرت بعض بوادر التحسن على معدلات النمو في الولايات المتحدة. ولا تزال مخاطر التطورات السلبية الكبيرة قائمة. ونشعر بالقلق إزاء انتقال آثار التداعيات المحتملة إلى الأسواق الصاعدة والبلدان النامية نتيجة عودة السياسة النقدية في الولايات المتحدة إلى أوضاعها الطبيعية وتباين السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة، مع احتمال زيادة تقلب أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال. ونشعر بالقلق أيضا إزاء استمرار أجواء عدم اليقين المقترنة باليونان واحتمال حدوث تداعيات. وسوف يتعين بذل الجهود الجماعية في صورة تنسيق وتحرك دوليين على مستوى السياسات لدعم الطلب وإحياء ثقة دوائر الأعمال لتعزيز التوقعات المستقبلية في السنوات المقبلة. ولمواجهة التأثيرات الاقتصادية المعاكسة، تتعهد بلدان مجموعة الأربعة والعشرين بمواصلة بذل الجهود لوضع سياسات اقتصادية كلية وهيكلية سليمة بغية الحفاظ على معدلات نمو أعلى وأكثر شمولاً.

٣- ولا يزال الأثر الكلي لهبوط أسعار النفط على الاقتصاد العالمي إيجابيا حتى الآن. فالإيجابيات أثار الدخل نتيجة تراجع الأسعار، شهدت البلدان المستوردة للنفط تحسنا في الحيز المالي لديها. ومن ناحية أخرى، تواجه البلدان المصدرة للنفط والسلع الأولية التحدي المتمثل في إدارة مراكزها المالية وتحسين قدرتها على الصمود أمام صدمات أسعار النفط، بما في ذلك من خلال تنويع قاعدة الصادرات. ونرحب بما تم اتخاذه من خطوات ملائمة لإصلاح دعم وضرائب الطاقة. ومن المرجح أن يترتب على الاتفاق الإطاري الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين "مجموعة الخمسة + ١" (P5+1) وإيران أثر محقق للاستقرار في أسواق النفط على المدى الطويل.

٤- ولا تزال الجهود المبذولة محليا على مستوى السياسات لزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية تمثل مطلباً أساسياً وينبغي استكمالها بالدعم المالي الكافي، بما في ذلك الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. وفي هذا الصدد نتطلع لمواصلة الصندوق جهوده لتعزيز فعالية إطار الإقراض لديه، بما في ذلك حماية موارده، مستخلصا الدروس من التجارب الأخيرة في إعادة الهيكلة. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في تنفيذ "ترتيب احتياطي الطوارئ" لمجموعة بلدان "بريكس". ونؤيد الإصلاحات المستمرة عالميا لتقوية التنظيم المالي، لكننا ندعو إلى توخي اليقظة في مراقبة أي نتائج غير مقصودة، بما في ذلك المتعلقة بتوافر التمويل طويل الأجل والإشراك والتعميق الماليين.

٥- ونشعر بالقلق إزاء تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية والمخاوف الأمنية، ولا سيما في الشرق الأوسط وأوكرانيا وغرب إفريقيا، الأمر الذي تترتب عليه انعكاسات إقليمية وعالمية. وقد تضرر بعض البلدان، مثل لبنان وتشاد والنيجر، أكثر من سواها، نتيجة أمور منها التداخات الاقتصادية والاجتماعية لتدفقات اللاجئين المكثفة، مما يستدعي مواصلة الدعم المقدم من المجتمع الدولي. ونؤيد الجهود الدبلوماسية المبذولة لتسوية التوترات الإقليمية نظرا لأن الاستقرار السياسي في هذه المناطق سيعزز من آفاق النمو.

٦- ونرحب باستمرار الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية لمساعدة البلدان المتأثرة بوباء إيبولا ووضع آليات لتحسين القدرة على منع انتشار الأوبئة ووقوع الكوارث العالمية في المستقبل والتحرك لمعالجتها حال وقوعها. ونرحب على وجه الخصوص بإنشاء "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" في صندوق النقد الدولي ونتطلع لمتابعة التقدم الذي أحرزته مجموعة البنك الدولي في إنشاء "مرفق الطوارئ للحد من انتشار الأوبئة".

٧- ولا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار الصعوبات التي تواجه البلدان التي تعاني من هشاشة أوضاعها وتأثرها بالصراعات. ونتطلع إلى المراجعة القادمة لمشاركة الصندوق في جهود هذه البلدان ونحثه على إصدار مبادئ توجيهية جديدة لمثل هذه المشاركة. وندعو المؤسسات المالية الدولية إلى زيادة اهتمامها ودعمها للبلدان التي تعاني من هشاشة أوضاعها، بما في ذلك من خلال رفع مستويات الاستفاداة من التمويل الميسر.

٨- ونرحب بإجراء المناقشات حول القضايا الاقتصادية الكلية في الدول النامية الصغيرة ونحث على استخدامها للاستفاداة من مشاركة المؤسسات المالية الدولية في جهود هذه البلدان. وندعو إلى زيادة الدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية إلى الدول النامية الصغيرة، بعدة طرق منها تعزيز فرص حصولها على التمويل الميسر.

التمويل من أجل التنمية

٩- يمثل عام ٢٠١٥ عاما حاسما للعمل في مجالي التنمية وتغير المناخ، وهو الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونتطلع إلى قرب انعقاد "المؤتمر الدولي الثالث حول التمويل من أجل التنمية"، واطلاق جدول أعمال التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك "أهداف التنمية المستدامة"، وانهقاد "مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ" (COP21). ونتطلع إلى

وضع إطار تمويلي موثوق من أجل "أهداف التنمية المستدامة". وسوف تمثل الإجراءات المتخذة على المستوى القطري عاملا حاسما في تحقيق هذه الأهداف، لكن الجهود على المستوى العالمي ستكون ضرورية أيضا لمساندة هذه الإجراءات ومعالجة التحديات الجماعية. ونؤيد تركيز جهود البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من بنوك التنمية متعددة الأطراف وتعاونها في مجال التمويل من أجل التنمية، على نحو يتسق مع ما لديها من صلاحيات ومجالات خبرة. ونؤيد أيضا مراجعة دور "الأهداف الإنمائية للألفية" الحالية ونطاقها ومدى فعاليتها لتحديد كيفية حشدنا للتأييد لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

١٠- ونحيط علما بما جاء في "المسودة الأولى لوثيقة نتائج المؤتمر الدولي الثالث حول التمويل من أجل التنمية" وما تضمنته من تأكيد على أهمية الاستفادة من مختلف مصادر التمويل العام والخاص من أجل التنمية، ونعتبرها نقطة بداية طيبة. ونؤيد التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية القابلة للاستمرار، من جملة أمور، مما سيحدث تحول في بلداننا إذا تم بالمقدر المطلوب. ونشدد على ضرورة وضع إطار قوي للتمويل من أجل التنمية بحيث يركز على الجهود التعاونية لتحقيق النمو المستمر والشامل ويعمل على توفير فرص العمل والحد من الفقر ومعالجة عدم المساواة.

١١- ونؤكد أن تعبئة الموارد المحلية تمثل مصدرا مهما للتمويل من أجل التنمية. فالمجال يتسع لتعزيز الإيرادات الضريبية ورفع كفاءة النفقات العامة وتطوير أسواق رأس المال المحلية على نحو يشجع النمو والمساواة. وندعو إلى تكثيف التعاون الدولي في التصدي للممارسات الضريبية الضارة التي تتسبب في تآكل قواعد الموارد في البلدان النامية. ونعرب عن تقديرنا لمبادرات مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن "تآكل القواعد الضريبية ونقل الأرباح" (BEPS) و"تبادل المعلومات التلقائي" (AEOI). ونرحب بمواصلة السعي للمشاركة في جهود البلدان النامية للانضمام إلى المبادرتين وتنفيذهما، على نحو فعال وعلى قدم المساواة، مع مراعاة اختلاف مستويات القدرات ودرجات الاستعداد بين البلدان المختلفة. ونرحب أيضا بالتوصيات الصادرة عن "اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالتدفقات المالية غير المشروعة من إفريقيا" والتي تسلط الضوء على التأثير السلبي للتدفقات الناشئة عن الممارسات القانونية عبر الحدود ولكنها ضارة، بالإضافة إلى التدفقات الخارجة غير المشروعة نتيجة الفساد والأنشطة الإجرامية. وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات داعمة وقوية والتعهد بمساعدة البلدان على كبح هذه التدفقات إلى جانب تيسير استرداد الأصول وإعادة الأموال إلى موطنها الأصلي.

١٢- ولا تزال تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل مصدرا أساسيا لتمويل التنمية وتقوم بدور فعال كمحفزات للاستثمار الخاص. وندعو الاقتصادات المتقدمة للوفاء بتعهداتها من المساعدات الإنمائية الرسمية كما ندعو جميع الشركاء في التنمية لمواصلة تقديم المساعدة الإنمائية، مع زيادة حصة أقل البلدان نموا والتركيز على الاستفادة من الموارد في تحقيق أثر أكبر. وينبغي النظر أيضا في مصادر جديدة لتمويل التنمية.

١٣- ويرتبط تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها ارتباطا جوهريا بالتنمية والنمو والحد من الفقر والاستمرارية. ونؤكد على ضرورة توافر تمويل كاف جديد وإضافي، طبقا لما قدم من تعهدات، لمساعدة البلدان النامية ولا سيما البلدان الأكثر عرضة لمخاطر تغير المناخ.

١٤- ونشدد على الأهمية القصوى للاستثمار في البنية التحتية من أجل زيادة النمو. ونؤكد على الدور الرئيسي للقطاع العام في وضع السياسات التنظيمية السليمة، وتجهيز المشروعات، والتعامل مع الالتزامات الاحتمالية. وهناك أهمية بالغة في الاستعانة بالتمويل الخاص في الاستثمارات طويلة الأجل، بما في ذلك مشروعات البنية التحتية، الأمر الذي يستدعي اعتماد مناهج فعالة وأدوات مبتكرة. ويتعين على "بنوك التنمية متعددة الأطراف" أن تقوم بدور أكبر في دعم الحكومات فيما تبذله من جهود لزيادة الاستثمار في البنية التحتية. ونتطلع إلى التنفيذ الكامل لمختلف آليات التمويل وبناء القدرات الجاري تنفيذها في بنوك التنمية متعددة الأطراف وبذل جهود طموحة لزيادة التمويل الذي تقدمه لمشروعات البنية التحتية، مع العمل أيضا على جذب التمويل الخاص. وفي هذا الشأن، نتطلع أيضا إلى بدء تشغيل "بنك التنمية الجديد" وإلى إنشاء "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية".

١٥- ونحيط علما بالإصلاح الذي تم مؤخرا في سياسة الصندوق لحدود الدين، والذي يقر بحاجة بعض البلدان منخفضة الدخل إلى النفاذ إلى الأسواق المالية الخارجية لتكملة مواردها المحدودة من التمويل الميسر والموارد المالية المحلية. وندعو إلى توخي المرونة في تنفيذ هذه السياسة لمراعاة إمكانيات البلدان الأعضاء واحتياجاتها مع الحفاظ على المساواة بينها في المعاملة. ونؤكد أن تيسير الحصول على التمويل الخارجي مع اتباع استراتيجية سليمة لإدارة الدين وفعالية استخدام الأموال المقترضة سوف يسمح بتمويل الاستثمارات المنتجة. ونرحب بتمديد الصندوق العمل بالإعفاء المؤقت من أسعار الفائدة على قروض "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" حتى ديسمبر ٢٠١٦.

١٦- ونواصل الدعوة لإجراء مراجعة عاجلة لسياسة المؤسسة الدولية للتنمية ("أيدا") لإقراض البلدان منخفضة الدخل بشروط غير ميسرة وتوخي زيادة مرونتها، مع مراعاة الاحتياجات التمويلية الكبيرة لهذه البلدان والمشهد المتغير في التمويل العالمي. وندعو إلى توخي الحرص والحذر عند النظر في أي مقترحات للاستفادة من موارد "أيدا" لزيادة الديون بغية تقديم قروض غير ميسرة للبلدان، نظرا لأن ذلك سيؤدي إلى تغيير جوهرى في خصائص مؤسسة "أيدا" ويخفض الموارد المتاحة للقروض الميسرة إلى البلدان منخفضة الدخل.

١٧- وحتى يمكن التصدي لمحفزات السلوك الانتشافي التي تضعف بشدة إجراءات إعادة هيكلة الديون السيادية، نرحب بالتقدم المحرز في الجهود المبذولة لتعزيز الإطار التعاقدى لإصدار سندات الدين، ولا سيما ما يتعلق بإصلاح شرط المساواة وشرط الإجراء الجماعي في الصندوق. ونقر أيضا بالخطوة الإيجابية لإنشاء "لجنة الأمم المتحدة المخصصة المعنية بإجراءات إعادة هيكلة الديون السيادية"، والتي سنتولى مراجعة هذا الموضوع في الشهور القادمة.

إصلاح وحوكمة المؤسسات المالية الدولية

١٨- نؤكد مجددا شعورنا العميق بخيبة الأمل إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ الإصلاحات التي تم الاتفاق في عام ٢٠١٠ على إجرائها في نظام الحصص والحوكمة بالصندوق، ونحث الولايات المتحدة بقوة على استكمال إجراءات المصادقة عليها. ولا تزال هذه المسألة عقبة مؤثرة على مصداقية الصندوق وشرعيته وفعاليتها، وقد تسببت في تأخير طويل للالتزامات الآجلة، وهي وضع صيغة جديدة للحصص وإجراء المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص. ولا يزال تنفيذ إصلاحات عام ٢٠١٠

أولويتنا الأساسية. ومع ذلك، نعتقد أن صدور قرار يفصل إصلاح الحصص عن التعديل المعني بإصلاح المجلس التنفيذي، وهو ذلك العنصر ضمن إصلاحات عام ٢٠١٠ الذي يتطلب مصادقة الكونغرس الأمريكي، يمكن أن يكون الخيار المفضل إلى أن يتحقق ذلك، حيث يؤدي إلى زيادة موارد الصندوق كما يحقق الاتساق بين الحصص لكي تعبر عن الوزن الاقتصادي الأكبر الذي اكتسبته بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. والخيار البديل، وهو إجراء زيادات مخصصة مؤقتة، يمكنه تحقيق تقدم كبير، إذا صُمم بالشكل الملائم، نحو إحداث تحولات في التمثيل بمقتضى إصلاحات ٢٠١٠، رغم أنه لن يؤدي إلى زيادة تذكر في موارد الصندوق من حصص العضوية. ومن الضروري تصميم التدابير المؤقتة على نحو لا يسمح لها بخفض الحوافز الدافعة إلى استكمال المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص.

١٩- وندعو إلى بدء العمل على المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص، بما في ذلك وضع صيغة جديدة للحصص، دون مزيد من التأخير حتى تُستكمل بحلول الموعد النهائي في ديسمبر ٢٠١٥، حسبما تنص اتفاقية تأسيس الصندوق. ونكرر دعوتنا القائمة منذ وقت طويل لإضافة مقعد لإفريقيا جنوب الصحراء في المجلس التنفيذي بالصندوق، على ألا يأتي هذا على حساب المقاعد الأخرى التي تشغلها بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

٢٠- ونكرر التزامنا بإجراء المراجعة القادمة لنسب المساهمة في البنك الدولي في موعد أقصاه أكتوبر ٢٠١٥، حسبما اتفق محافظونا في عام ٢٠١٠، وندعو إلى خارطة طريق تسترشد بها هذه المراجعة. ونؤكد أن أي صيغة مستقبلية لتعديل نسب المساهمة يجب أن تحقق زيادة ملموسة في القوة التصويتية للبلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي وأن تتحرك نحو تحقيق قوة تصويتية عادلة، مع حماية القوة التصويتية للبلدان الفقيرة الصغرى.

٢١- ونرحب بما أحرز من تقدم في تنفيذ جدول أعمال الإصلاح في مجموعة البنك الدولي، ولا سيما في صياغة نموذج جديد للمشاركة القطرية. وندعو البنك إلى المضي في تعزيز نموده التشغيلي بغية توثيق علاقته بالعملاء وتحقيق نتائج إنمائية أكبر. ونرحب بمراجعات البنك الدولي الجارية لسياسات الحماية والمشتريات، بهدف ترشيد سياسات البيئة والحماية الاجتماعية والانتقال من سياسة المشتريات ذات الخيارات الموحدة إلى سياسة الخيارات المتوافقة مع الغرض. وبالإضافة إلى ذلك، نقدر الدور الأكبر المتوخى لاستخدام النظم القومية وننتطلع لوضع سياسات معدلة تقر بالتنوع بين البلدان وتشجع بناء القدرات. وفي الفترة المقبلة، نحث البنك على أن يظل سريع الاستجابة لأراء البلدان النامية بما يضمن فعالية الأطر الجديدة وتنفيذها في تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز نتائج التنمية، دون إلقاء عبء مفرط على المقترضين.

٢٢- وما زلنا نؤمن بأن التمويل المقدم من مؤسسات التمويل الدولية، ولا سيما مجموعة البنك الدولي، ينبغي أن يستند فقط إلى الأوضاع الاقتصادية للبلدان المعنية دون أي اعتبارات سياسية.

٢٣- وندعو إلى بذل جهود ملحوظة لزيادة تمثيل مواطني المناطق والبلدان الأقل تمثيلاً في مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن طريق توظيفهم ودعم تدرجهم وترقيتهم الوظيفي بغية تحقيق مستوى التمثيل المتوازن. ولتحقيق هذا

الهدف، فإننا نؤكد مجددا أهمية تنوع الموارد البشرية وتحقيق التوازن بين الجنسين على كافة المستويات، بما في ذلك تنوع المؤسسات التعليمية.

مسائل أخرى

٢٤- يتوقع عقد الاجتماع القادم لوزراء مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠١٥ في ليما، بيرو.

قائمة المشاركين^١

عقد وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية اجتماعهم الثالث والتسعين في واشنطن العاصمة بتاريخ ١٦ إبريل ٢٠١٥ برئاسة السيد آلان بيفاني المدير العام لوزارة المالية اللبنانية؛ وتولى منصب النائب الأول للرئيس السيد أندريه إسكوبار، نائب وزير المالية والائتمان العام في كولومبيا؛ بينما تولى منصب النائب الثاني السيد سفيان أحمد، وزير مالية إثيوبيا.

وقبل هذا الاجتماع الوزاري، عُقد الاجتماع المئة وخمسة لمدوبي مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ١٥ إبريل ٢٠١٥، برئاسة السيد آلان بيفاني المدير العام لوزارة المالية اللبنانية.

المجموعة الإفريقية: محمد الجلاب، الجزائر؛ نيالي كابا، كوت ديفوار؛ موتومبو موانا نيمبو، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ نجلاء الأهواني، مصر؛ سفيان أحمد، إثيوبيا؛ دينيس ميبوريوا، غابون؛ سيث تيركير، غانا؛ نغوزي أوكونجو-إيويالا، نيجيريا؛ انلانلا نيني، جنوب إفريقيا.

المجموعة الآسيوية: مانوج غوفيل، الهند؛ ولي الله سيف، جمهورية إيران الإسلامية؛ طلال سلمان، لبنان؛ أمين لذي، باكستان؛ روبرتو تان، الفلبين؛ رافي كارونابانان، سري لانكا؛ حازم الببلاوي، سوريا.

مجموعة أمريكا اللاتينية: اكسل كيسيلوف، الأرجنتين؛ جواكيم ليفي، البرازيل؛ رودريغو سويسكان، كولومبيا؛ خوليو سواريه، غواتيمالا؛ رودريغو تورنت، المكسيك؛ خوليو فيلاردي، بيرو؛ جوليا رماران، ترينيداد وتوباغو؛ لويس ريفيرو، فنزويلا.

المراقبون: عبد الرحمن الحمضي، صندوق النقد العربي؛ شاولين يان، الصين؛ ألفارو هرنانديز، إكوادور؛ حقان طوقاج، مجموعة العشرين؛ كينغسلي مامابولو، رئيس مجموعة السبعة والسبعين؛ كاستل تشارلز، هايتي؛ ستيفن بيرسي، منظمة العمل الدولية؛ جمال زروق، البنك الإسلامي للتنمية؛ محمد التعموتي، المغرب؛ سليمان الحريش، صندوق أوبك للتنمية الدولية؛ عمر عبدالحميد، منظمة أوبك؛ يوفين لي، مركز الجنوب؛ مبارك المنصوري، الإمارات العربية المتحدة؛ موكيسا كيتوي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)؛ أليكساندر تريبيلكوف، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة؛ اينس بوستيلو، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالأمم المتحدة.

ضيوف الشرف: كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي؛ جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي.

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين: ماريلو أوي، ناتاليا سبير، ريتشيل هولت، شيكاو زو، لانا بليك.

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين، صندوق النقد الدولي: فيرونیکا زافاكا، ماريا غويرا برادفورد، داليليا بندورو.

^١ الحضور على طاولة المناقشات.